

درر الحکام شرح مجلة الأحكام

@ 694 @ (المعادسة - 76) . مَثَلًا لَوْ كَفَلَ أَحَدٌ بِبَدَلِ الْإِجَارَةِ .
بِأَمْرِ الْمُسْتَأْجِرِ كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌ فِي الْمَادَّةِ (672) وَبَعْدَ أَنْ
أَدَّى الْبَدَلَ إِلَى الْآجِرِ فَلِذَلِكَ الشَّخْصِ الرَّجُوعُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ .
وَقَوْلُهُ : (دَيْنِي) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكَفِيلَ بِالْأَمْرِ مَتَى أَدَّى
مَا يَجِبُ عَلَى الْأَصِيلِ كَانَ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ . وَلَيْسَ لَهُ
الرَّجُوعُ قَبْلَ ذَلِكَ . مَثَلًا لَوْ كَفَلَ بِبَدَلِ الْإِجَارَةِ وَقَبْلَ أَنْ
تَلْزَمَ الْمُسْتَأْجِرَ الْإِجَارَةُ أَدَّى الْكَفِيلُ بَدَلَ الْإِجَارَةِ فَلَيْسَ
لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْأَصِيلِ فِي الْحَالِ . (رَدُّ الْمُخْتَارِ فِي
الْكَفَالَةِ) وَسَنُوضِّحُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي الْآتِي . وَالْوَاقِعُ أَنَّ
الْكَفَالَةَ بِرَأْمٍ وَإِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً فَهِيَ تَبَرُّعٌ فَلَيْسَ
لِلْكَفِيلِ بَعْدَ أَدَاءِ الدَّيْنِ الرَّجُوعُ عَلَى الْأَصِيلِ (الدُّرَرُ) .
مَثَلًا لَوْ كَفَلَ أَحَدٌ بِدَيْنِ أَحَدٍ بِرَأْمٍ الْمَدِينِ وَبَعْدَ أَنْ
قَبِلَ الطَّالِبُ أَيْ الدَّائِنُ الْكَفَالَةَ عَنْهُ بِهَا عِنْدَ سَمَاعِهِ
بِرُؤُوسِهَا أَدَّى الْكَفِيلُ الدَّيْنَ فَلَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى
الْمُكَفُولِ عَنْهُ . لِأَنَّ الْكَفَالَةَ الْوَاقِعَةَ بِمَا أُنْهَاهَا انْعَقَدَتْ
عَلَى صُورَةٍ لَا تُوجِبُ الرَّجُوعَ بِإِجَابِ الْكَفِيلِ وَقَوْلِ الْمُكَفُولِ
لَهُ فَلَا تَنْقَلِبُ إِلَى حَالَةِ تَوْجِبِ الرَّجُوعَ بَعْدُ (الدُّرَرُ الْمُخْتَارُ)
. وَرَدُّ الْمُخْتَارِ قُبَيْلَ الْحَوَالَةِ وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنَ الْكَفَالَةِ
(. لَكِنْ هَذَا الْفَرْقُ يَكُونُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الطَّرَفَيْنِ ; لِأَنَّهُ مَا
يَرَيَانِ أَنَّ الْكَفَالَةَ تَنْعَقِدُ بِإِجَابِ الْكَفِيلِ وَقَبُولِ
الْمُكَفُولِ لَهُ . أَمَّا الْإِمَامُ الثَّانِي فَبِمَا أُنْهَاهُ يَرَى أَنَّ
الْكَفَالَةَ تَنْعَقِدُ بِمُجَرَّدِ إِجَابِ الْكَفِيلِ فَلَيْسَ مِنْ تَفَرُّيقٍ فِي
هَذَا الْوَجْهِ اِنْطُرْ شَرْحَ الْمَادَّةِ (621) أَيْ أُنْهَاهُ لَهُ حَقٌّ فِي
الرَّجُوعِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ الثَّانِي .
الْمِثَالُ الثَّانِي - لَوْ أَنْكَرَ الْكَفِيلُ الْكَفَالَةَ وَأُثْبِتَ
الْمُكَفُولُ لَهُ أُنْهَاهُ كَفِيلٌ بِأَمْرِ الْمُكَفُولِ عَنْهُ فَحُكْمُ عَلَيْهِ
فَأَدَّى الدَّيْنَ فَلَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْمُكَفُولِ عَنْهُ ; لِأَنَّهُ وَإِنْ

كَانَ فِي طَلَبِ الرَّجُوعِ بَعْدَ إِذْكَارِ الْكَفِيلِ الْكَفَالَةَ بِالْأَمْرِ
تَنَاقُضٌ فَقَدْ عُفِيَ عَنْ هَذَا التَّنَاقُضِ بِنِزَاءٍ عَلَى الْمَادَّةِ (1654)
(رَدُّ الْمُحْتَارِ) . إِلَّا أَنْزَّاهُ إِذَا كَذَّبَ الْكَفِيلُ الشَّهْهُودَ وَأَنزَكَرَ
كَفَالَتَهُ بِالْأَمْرِ بَعْدَ الْحُكْمِ أَيْضًا فَلَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى
الْأَصِيلِ بَعْدُ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِذْكَارَ يُعَدُّ إِبْرَاءً (الْبَهْجَةُ فِي
فَصْلِ الدَّعْوَى فِي الْكَفَالَةِ وَمَا يُنَاسِبُهَا) . قَدْ بُيِّنَ فِي
الْمَجْلَدِ أَنَّ السَّذِيَّ بِأَمْرٍ بِالْكَفَالَةِ هُوَ الْمَدِينُ ؛ لِأَنَّ
الْكَفَالَةَ السَّتِي تَقَعُ بِأَمْرٍ أَجَنَّبِيٍّ فَهِيَ كَالْكَفَالَةِ السَّتِي
تَقَعُ بِرَأْسِ أَمْرٍ . مَثَلًا لَوْ قَالَ أَحَدٌ لِآخَرَ : اْكْفُلْ عَنْهُ فُلَانٌ
دَيْنَهُ السَّذِي لِفُلَانٍ . وَكَفَلَ الرَّجُلُ عَنْهُ بِالْدَّيْنِ وَأَدَّى
الْمَكْفُولَ بِهِ فَلَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْأَمْرِ (رَدُّ الْمُحْتَارِ) .
كَذَا لَوْ وَكَّلَ أَحَدٌ آخَرَ بِأَنْ يُعْطِيَ فُلَانًا كَفِيلًا بِنَفْسِهِ وَبِمَا
يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِهِ وَبَعْدَ أَنْ أَعْطَى ذَلِكَ الشَّخْصَ كَفِيلًا عَنْ
الْمَدِينِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ حُكْمَ عَلَيْهِ كَذَا قَرِشًا يُطَالِبُ
الْكَفِيلُ بِالْمَبْلَغِ الْمَذْكُورِ مَعَ ذَلِكَ الرَّجُلِ وَلَيْسَ لِلْكَفِيلِ
أَنْ يُؤْخِذَ الْوَكِيلَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ هَهُنَا بِمَنْزِلَةِ
الرَّسُولِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ مِنْهُ إِجَابُ الْعَقْدِ وَلَا قَبُولُهُ
وَأَنَّهُ مَا وَجِدَ مِنْهُ مُجَرَّدُ الْأَمْرِ بِالْكَفَالَةِ عَنْ الْمَطْلُوبِ
وَالْأَمْرُ بِالْعَقْدِ لَا يُؤْخِذُ بِحُقُوقِ الْعَقْدِ (الْهِنْدِيَّةُ فِي
مَسَائِلِ شَتَّى مِنَ الْكَفَالَةِ) . وَأَمْرُ الصَّبِيِّ الْمَذْكُورِ لَا حُكْمَ
لَهُ وَلَيْسَ مُوجِبًا لِلرَّجُوعِ .